

# الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

## مقدمة :

إذا أردنا أن نقف على حقيقة أداء اقتصاد أي قطر ، فلا بد من التعرف على مسار مؤشرات الاقتصاد الكلي و التي تعتبر المرآة التي تعكس التفاعل بين العرض الكلي والطلب الكلي ، وكذلك انعكاسات الاختلال في التوازن بين عناصر المؤشرات الاقتصادية المتغيرة و التي تؤثر على العلاقة بين الطلب و العرض الكليين وأهم هذه المتغيرات المتحركة تتمثل في معدل التضخم و نظام سعر الصرف وموقف الحساب الجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . و أن أي انحراف في أي من هذه المتغيرات يؤثر مباشرة على المتغيرات الأخرى ، فيتفاعل معها حجم الطلب الكلي و بالتالي يؤدي إلى اختلال في التوازن بين الطلب و العرض الكليين وينجم عن ذلك عدم الاستقرار في نظام الاقتصاد نتيجة التراجع في معدل النمو وارتفاع معدلات التضخم العالية وعدم الاستقرار في نظام سعر الصرف ، وضعف قدرة الصادرات على التنافس في الأسواق الخارجية ، فينعكس ذلك بدوره على الحساب الجاري ما يترتب على ذلك من تدهور البنيات الأساسية ، و تراجع في الخدمات الاجتماعية وزيادة معدلات الفقر . (1)

يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يقاس بها مستوى الأداء الاقتصادي للدول لذلك نجد أن السياسات الكلية الاقتصادية دائماً ما تعمل على السيطرة على المستوى العام للأسعار وذلك بتصميم سياسات اقتصادية معينة تعمل على خفض معدلات التضخم.

بينما يُعتبر سعر الصرف أحد الأدوات المهمة في السياسة النقدية حيث يتوجب أن يُستخدم بمرونة وفعالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة . وأصبحت المحافظة على إستقرار سعر الصرف من أولويات السلطات النقدية بالأخص الدول النامية التي تعاني من عجوزات مستمرة في موازين مدفوعاتها نتيجة لزيادة وارداتها

<sup>1</sup>- عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، 2012م ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، (دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1970م - 2000م) و تصور للرؤية المستقبلية - الجزء الأول ، ص 91 .

وانخفاض صادراتها التي تعتمد على تصدير المواد الأولية قليلة العائد ولستيراد السلع المصنعة بأسعار عالية نتيجة لضعف الإنتاج في تلك الدول .

يعاني السودان ومنذ عقود طويلة من نقصان في كمية العملة الأجنبية المتوفرة لديه بسبب الحروب الأهلية التي استمرت لفترة طويلة ، ولعدم اكتشاف البترول في السودان إلا منذ عهد قريب .

حتى بعد اكتشاف البترول وزيادة الكمية من العملية الصعبة لم يتم توظيفها في النواحي الإنتاجية بل تم صرفها في النواحي الاستهلاكية مما أدى إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي وارتفاع معدلات التضخم ، وتفاقمت المشكلة بشكل كبير بعد انفصال الجنوب وخروج البترول الذي كان يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة في السودان وأكبر مصدر للإيرادات في ميزانية الدولة مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم بصورة كبيرة ومتسارعة وإلى انخفاض قيمة الجنيه السوداني داخلياً وخارجياً نتج عنه العجز المتزايد لميزان المدفوعات السوداني .

### **مشكلة البحث :**

تتمثل مشكلة البحث في الاجابة على الاسئلة التالية :

1. ما هو أثر التضخم على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة 2002م\_2013م

2. ما هو اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة 2002م\_2013م

### **أهداف البحث :**

1. توضيح أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من 2002م – 2013م .

2. التعرف على أداء متغيرات البحث (التضخم ، سعر الصرف ، ميزان المدفوعات) في السودان خلال فترة الدراسة .

## أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من الناحية العلمية في دراسة العلاقة بين متغيرات البحث الثلاث (التضخم - ميزان المدفوعات - سعر الصرف) ، كما ان البحث يضيف مادة جديدة عندما يتناول مشكلة التضخم في السودان وتدهور سعر صرف العملة السودانية من محور ميزان المدفوعات في الفترة قيد الدراسة ، من الناحية العملية يضع البحث المشكلة تحت المجهر للقائمين على أمر المؤسسات المالية و النقدية لتضع سياسات متناسقة لتخفيض معدلات التضخم العالية و تقديم بعض المقترحات التي تساعد في تحقيق استقرار سعر صرف الجنيه السوداني مما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات في السودان .

## فروض البحث :

1. هناك علاقة عكسية بين التضخم وميزان المدفوعات .
2. هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات .
3. يؤثر عجز الميزان التجاري سلباً على ميزان المدفوعات .

## منهج البحث :

أتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول متغيرات البحث الثلاث (التضخم - ميزان المدفوعات - سعر الصرف) بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS استناداً على المصادر الثانوية وهي التقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة من بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية، إضافة إلى الكتب والمراجع و البحوث والدراسات السابقة والدوريات والمواقع الإلكترونية .

## **حدود البحث**

**الحدود المكانية:** جمهورية السودان .

**الحدود الزمانية :** الفترة (2002 – 2013م) باعتبارها فترة حدثت فيها تقلبات سياسية واقتصادية كثيرة في السودان يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل – المرحلة الأولى ما قبل اتفاقية السلام من 2002م – 2005م و الثانية من اتفاقية السلام إلى الاستفتاء حول انفصال الجنوب من يونيو 2005م إلى سبتمبر 2011م و الثالثة من انفصال الجنوب وخروج البترول كمورد أساسي في الميزانية إلى نهاية فترة الدراسة أي من سبتمبر 2011م – إلى ديسمبر 2013م .

## **هيكل البحث :**

يتكون البحث من أربعة فصول يتناول الفصل الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، أما الفصل الثاني فيتناول الإطار النظري والأدبيات من حيث تعريف متغيرات البحث وماهية التجارة الخارجية ، أما الفصل الثالث فيتحدث عن أداء متغيرات البحث الثلاثة (التضخم ، سعر الصرف ، ميزان المدفوعات) في السودان خلال فترة الدراسة ، الفصل الرابع يستعرض أهم الأحداث السياسية والإقتصادية في السودان التي صاحبت فترة الدراسة ثم نتائج النموذج الإقتصادي لقياس أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة (2002م – 2013م) ، والنتائج والتوصيات النهائية للبحث .

## الدراسات السابقة :

(١) الدراسة الأولى: بعنوان (العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات و آليات التعديل)

دراسة تحليلية لأداء ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (1987 – 2007م)

الطالب أحمد عبد الرحمن عمر – ماجستير الاقتصاد – جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا – 2009م.

قامت الدراسة على العديد من الفروض أهمها :

العلاقة بين اختلال (عجز) ميزان المدفوعات و أسعار الصرف علاقة عكسية،  
كما توجد علاقة طردية بين حجم المديونية الخارجية وعجز ميزان المدفوعات ،  
كذلك تؤدي الزيادة في معدلات التضخم إلى زيادة اختلال (عجز) ميزان  
المدفوعات.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

دخول السودان في العديد من المشروعات التنموية غير المدروسة اقتصادياً وفنياً  
خلال عقد السبعينات أدى إلى تراكم الديون التي شاركت في تمويل تلك  
المشروعات مع فشل هذه المشروعات في تحقيق عائدات لسد الديون ،  
أيضاً اعتماد السودان على المحاصيل الزراعية في التصدير أثر سلباً على حجم  
الصادرات إذ أنها تتعرض للآفات الزراعية و تقلب المناخ مما أدى لتراجع أداء  
المؤشر موضوع الدراسة، كما أن ارتفاع أسعار الواردات إلى السودان خاصة  
المواد البترولية والمدخلات الزراعية في عقدي السبعينات والثمانينات أدى إلى  
ضغط على ميزان المدفوعات السوداني حيث شكلت قيمة واردات البترول إلى  
السودان 70% من جملة الواردات خلال تلك الفترة .

**(2) الدراسة الثانية : بعنوان (أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان في الفترة من 1990م - 2005م)** الطالب إبراهيم محمود يس ماجستير الاقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م .

تمثلت المشكلة أثر معدلات التضخم السائدة في السودان في الفترة موضوع الدراسة على كل من الميزان التجاري وسعر الصرف للدينار السوداني مقابل غيره من العملات الصعبة .

**أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي :**

شهد السودان في الفترة (1990 - 1996م) ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم حتى وصل إلى ثلاثة منازل عشرية في يوليو 1996م ولكن بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في 1996م - 2002م وذلك بتنفيذ سياساته الانكماشية أدت إلى انخفاض التضخم إلى منزلة عشرية واحدة حيث بلغ معدل التضخم عام 2005م (5.6) ،شهدت الفترة أيضاً عجزاً متواصلاً في الميزان التجاري متزامناً مع الارتفاع في معدلات التضخم إلى أن وصل معدل التضخم للإستقرار في الفترة 1999م - 2002م حيث انخفض العجز في الميزان التجاري بل حقق فائضاً في عام 2000م ، كما شهدت الفترة أيضاً ارتفاعاً متواصلاً في سعر صرف العملة الأجنبية مقابل الدينار السوداني حتى العام 2004م حيث بدأت العملات الأجنبية في الانخفاض مقابل الدينار السوداني .

**أهم توصيات البحث :**

- المحافظة على تحقيق معدلات التضخم متدنية وذلك بالاستمرار في اتخاذ السياسات التي تقلل عرض النقود وذلك بإتباع سياسة انكماشية بتقليل الإنفاق العام وزيادة الإيرادات .
- في مجال سعر الصرف الأجنبي يقترح الباحث أن يتم التعامل بسياسة سعر الصرف الثابت أسوة بالدول المشابهة وهي الدول البترولية إذ أن سعر صرف عملتها مستقرّاً .

- في مجال التجارة الخارجية يجب إعفاء أو تقليل الرسوم والجبايات على كافة الصادرات السودانية حتى تكون في متناول السوق الخارجي بأقل سعر .

### (3) الدراسة الثالثة : بعنوان (التضخم وإثارة الاقتصادية في السودان في الفترة

من 1973 - 1997م) الطالبة زينب عبد الله ساتي - ماجستير الاقتصاد - جامعة الخرطوم - 2005م.

تحدث البحث عن أثر التضخم على الاقتصاد الكلي متناولاً جميع الجوانب الاقتصادية ، وقد تطرق فيه إلى أن ارتفاع التضخم يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري وأن انخفاض نسبة التضخم تؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري ، كما تطرق إلى علاقة التضخم بسعر الصرف حيث خلصت إلى أن انخفاض نسبة التضخم يؤدي على ثبات نسبي في سعر الصرف و العكس أن زيادة التضخم تؤدي إلى تغيرات كبيرة في سعر الصرف .

### (4) الدراسة الرابعة : بعنوان (سعر الصرف و أثره على ميزان المدفوعات في

السودان في الفترة 1996م - 2003م) الطالب مأمون محمد سيد أحمد الفكي - ماجستير التنمية الاقتصادية - جامعة النيلين - 2005م .

فرضيات الدراسة أشارت إلى أن سياسة تخفيض سعر الصرف تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات و أن سياسة التحرير الاقتصادي التي أنتهجتها البلاد أثرت بصورة سلبية على ميزان المدفوعات إضافة إلى أن سياسات صندوق النقد الدولي تجاه ذلك لم تأتي بنتائج إيجابية .

وأكدت نتائج الدراسة أن سياسة سعر الصرف سياسة فاعلة إذا صاحب ذلك زيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع استخدام سياسة مالية ونقدية مناسبة ، و أن سياسة تخفيض سعر الصرف لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات لا تكون في صالح معظم الدول النامية وقد تتجح في معظم الدول المتقدمة.

## تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة بالآتي :

1. أنها حصرت أثر التضخم وسعر الصرف فقط على ميزان المدفوعات في السودان ولستبعدت المتغيرات المستقلة الأخرى التي تؤثر عليه مثل الناتج المحلي الإجمالي والسياسات النقدية والمالية التي تنتهجها الدولة وحجم الديون الخارجية...إلخ .
2. إختلاف الفترة الزمنية بين هذه الدراسة والدراسات السابقة ، حيث يمكن أن تُعتبر هذه الدراسة من أحدث الدراسات التي تتناول هذا الموضوع .

# الفصل الثاني

## الإطار النظري والأدبيات

## المبحث الأول

### التضخم

هو ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار وهو من عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيها الأسعار للارتفاع بصورة متواصلة وقد تتدخل الحكومة بإجراءات معينة لمعالجة الوضع لكن تلك الإجراءات قد لا يحالفها النجاح أحياناً في وقف ارتفاع الأسعار .<sup>(1)</sup>

#### أنواعه :

يميزون عادة بين ثلاثة أنواع من التضخم بحسب أثر كل منها والأنواع هي:

1. التضخم المعتدل أو الزاحف Creeping inflation

وهو الذي لا يزيد فيه معدل التضخم السنوي عن 10% .

2. التضخم المتسارع Galloping inflation

و هو الذي يزيد فيه معدل التضخم السنوي على 10% ولا يتجاوز 50% .

3. التضخم الجامح Hyper inflation

و هو الذي يزيد فيه معد التضخم السنوي على 50% وربما يصل إلى 200% أو أكثر سنوياً .

#### آثار التضخم :

نلاحظ بداية أنه لو ارتفعت أسعار كافة السلع و الخدمات بنسبة معينة و ارتفعت كل الأجور بنفس تلك النسبة فلن تكون هناك مشكلة من جراء التضخم أبداً إلا أن الزيادات التي تطرأ على الأسعار تختلف كثيراً من سلعة إلى أخرى كما أن الزيادات التي تطرأ على الدخول من إجراء ذلك تختلف هي الأخرى أيضاً من فرد إلى آخر

<sup>1</sup>- أ.د أحمد الأشقر 2002م ، الاقتصاد الكلي - الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع - عمان - الأردن - الطبعة الأولى - ص ص 313 ، 315 .

ومن أسرة إلى أسرة في المجتمع لهذا تكون آثار التضخم متباينة من وحدة اقتصادية إلى أخرى سواء كانت وحدة إنتاجية أو استهلاكية .

يؤدي التضخم والارتفاع المستمر في الأسعار إلى تآكل القوة الشرائية للنقود فلو فرضنا مثلاً أن معدل التضخم السنوي كان 10% فإن القوة الشرائية لكمية معينة من النقود ستقل خلال سنة من الزمن إلى أن تصبح 90% مما كانت عليه .

وعندما يكون معدل التضخم مرتفعاً نسبياً تفقد النقود إحدى خصائصها الهامة و هي الخاصة المتمثلة بكونها وعاء لنقل الثروة إلى المستقبل ، وفي هذه الحالة يفقد أبناء المجتمع ثقتهم بالعملة الوطنية و كثيراً ما يتحول الأفراد إلى الاحتفاظ بأموالهم في عملات أجنبية كالدولار مثلاً و تسمى ظاهرة الانتقال من اقتناء العملة الوطنية إلى اقتناء الدولار بالدولة (Dollaration) ويؤدي انتشار هذه الظاهرة في المجتمع إلى تناقص سريع في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية و إلى مزيد من ارتفاع الأسعار المقاسة بالعملة الوطنية .

### آلية (أسباب) حدوث التضخم :

#### 1. تضخم الطلب :

كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع و ذلك هو أشهر تعريفات هذا النوع من التضخم ، بل يستخدمه الكثيرون لتعريف التضخم عامة .

و تؤدي زيادة طلب الأفراد على السلع و الخدمات إلى اتجاه الأسعار إلى الارتفاع وطالما وجدت عمالة لم تستقل بعد و طالما وجد جزء من طاقة المجتمع الإنتاجية وموارده في حالة بطالة فإن زيادة الطلب تؤدي مع ارتفاع الأسعار إلى زيادة الإنتاج ، وقد كان الكلاسيك في نظريتهم (الكمية في النقود يقترضون ثبات سرعة دوران النقود) ويقترضون أيضاً سيادة حالة العمالة الكاملة في الاقتصاد القومي و حيادية دور النقود ، كذلك فإن نظريتهم عن النقود كانت تفسر تغير الأسعار بتغير حجم النقود المتداولة و كانت هذه النظرية تنص على :

(أنه مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فإنه إذا تغيرت كمية النقود المتداولة في اقتصاد ما تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه) .

ويعبر عن هذه النظرية في المتطابقة الآتية:

$$\mu v = PQ$$

أي أن عرض النقود (M) مضروباً في سرعة دورانها (V) يساوي المستوى العام للأسعار (p) مضروباً بحجم أو كمية السلع المتداولة (Q) و حيث أن Q ثابتة لبلوغ الاقتصاد القومي حالة التشغيل الكامل ، و لأن V يفترض ثباتها فإن أي زيادة في  $\mu$  يترتب عليها زيادة مقابلة و بالنسبة نفسها في P و العكس صحيح و بذلك يكون الاقتصاديون الكلاسيك هم أول من أشاروا إلى تضخم الطلب و أسبابه.(\*)

## 2. تضخم النفقة :

قد ترتفع الأسعار دون أن يكون هناك فائض حقيقي في الطلب الكلي على السلع و الخدمات ، فعلى خلاف تضخم الطلب الذي (يجذب) الأسعار لأعلى ، نجد تضخم النفقة (يدفع) بالأسعار لأعلى وقوى الدفع هنا تأتي نتيجة للزيادة المستمرة في تكاليف الإنتاج و أهمها بند الأجور ، و إذا ما ارتفعت الأجور ارتفعت بالضرورة الأسعار وقد ترتفع الأسعار دون أن ترتفع بالضرورة الأجور لذلك لابد من ملاحظة علاقة السببية و التبعية في هذا النوع من التضخم .

لا يستلزم حدوث تضخم النفقة ان يكون الاقتصاد القومي قد بلغ مرحلة التشغيل الكامل لأنه ترجمة مباشرة لزيادة الأجور على شكل ارتفاع في مستوى الأسعار عند أي مرحلة من مراحل التشغيل . (1)

ومن الملاحظ أن ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة مستويات الأجور يترتب عليه دائماً مطالبة جديدة في نقابات العمال بزيادة جديدة في الأجور لتعويض ارتفاع

---

\* اقتصر التعريف الكلاسيكي لحجم المعاملات (P) على السلع ، المنتجات (المادية) و يضيف الاقتصاديون المحدثون إليها الخدمات أيضاً بأنواعها .

<sup>1</sup>أ.د أسامة يزيد بن محمد 1999م مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي - جامعة المك سعود - الرياض - السعودية - ص (136-138) .

الأسعار وهكذا حتى أنهم يسمون هذا الشكل في التضخم باسم التضخم اللولبي أو الحلزوني لأنه زيادا متتالية في الأجور و الأسعار .  
**أساليب علاج التضخم :**

لإيقاف زحف التضخم أو الحصول على مستوى مستقر للنشاط الاقتصادي سوف تلجأ الحكومات لاستخدام سلطاتها المباشرة للتأثير على عرض النقود المتداولة، وتمارس الدولة هذه السلطات في خلال السياسات النقدية أو المالية أو السعرية .  
فمن خلال السياسة النقدية تستطيع الحكومات أن تؤثر على العرض الكلي للنقود بواحد أو أكثر من الوسائل الآتية :

1. الحد من تمويل العجز في الميزانية للدولة عن طريق (الإصدار النقدي) .
  2. رفع أسعار الفائدة على الودائع في البنوك .
  3. رفع سعر إعادة خصم الأوراق المالية .
  4. دخول البنك المركزي في سوق الأوراق المالية بائعاً .
  5. رفع نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنوك التجارية .
- وإما من خلال السياسة المالية فتستطيع الدولة تقليل العرض الكلي للنقود والمتداولة بواحدة أو أكثر من الوسائل الآتية :

1. فرض ضرائب إضافية أو رفع نسبة الضرائب القائمة على الأرباح والأجور والمرتبات.
  2. التركيز على الضرائب التصاعدية لامتناس الضرائب العليا من الدخل .
  3. تخفيض الإنفاق الحكومي بما فيها برامج الدعم و الإعانات .
- أخيراً يمكن للسلطات الحكومية التدخل مباشرة في وضع سياسة سعرية للمنتجات ومراقبة تنفيذها وكذلك تحديد حدود عليا ودنيا للأجور والمرتبات والتحكم في مستويات النفقة والأجور والأسعار .
- والحقيقة أن علاج التضخم مشكلة في حد ذاته فالآثار الجانبية لكل أسلوب متفرعة و متضاربة وقد يتعارض أسلوب مع هدف آخر أكثر أهمية .<sup>(1)</sup>

أمثلة لمعدلات التضخم خلال فترة الدراسة في بعض دول العالم

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص ص ( 138 – 139 ) .

## معدل التضخم في مصر خلال العام 2013م:

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع معدل التضخم خلال عام 2013، في الفترة من يناير إلى ديسمبر، ليصل إلى 10.3% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2012.

وأشار إلى تراجع معدل التضخم الشهري خلال شهر ديسمبر الماضي، بما نسبته 1.3% مقارنة بشهر نوفمبر السابق عليه، ليسجل ثاني انخفاض شهري خلال عام 2013، موضحاً أن التراجع الأول كان في مايو الماضي والذي انخفض خلاله بما نسبته 0.2% .

وأوضح الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن عام 2013 شهد تباطؤاً اقتصادياً، وتراجع معدل النمو الذي بلغ نحو 2% خلال العام الجاري، فضلاً عن انخفاض معدلات التشغيل وعدم استقرار الأوضاع الأمنية وانخفاض معدلات الاستثمار المباشر، أثر بشكل مباشر على المؤشرات الاقتصادية لمصر خلال العام الماضي.

وأضاف أن 2013 شهد أيضاً ارتفاعاً في سعر صرف العملات الأجنبية، خاصة الدولار أمام الجنيه المصري، مما انعكس بدوره على ارتفاع أسعار السلع المختلفة والاستيراد، خاصة السلع الغذائية، ما أدى إلى زيادة معدلات التضخم. وأوضح أن أسعار الطعام والشراب انخفضت خلال شهر ديسمبر الماضي بنسبة 1.8%، مقارنة بالشهر السابق له.

ولفت إلى تراجع أسعار المستهلكين (التضخم) في الحضر خلال الشهر الماضي ، مقارنة بالشهر السابق عليه بنسبة 1% في حين صعد المعدل مقارنة بالشهر ذاته من العام 2012م ليسجل 11.7% ، وفي الريف انخفض التضخم

خلال شهري ديسمبر الماضي بنسبة 1.6% مقارنة بالشهر السابق عليه بينما صعد معدل التضخم السنوي ليسجل 13.5% مقارنة بشهر ديسمبر 2012م<sup>1</sup>.

### معدل التضخم في الأردن خلال عام 2013م:

ارتفع معدل التضخم، الذي يقيس التغير في أسعار مواد سلة المستهلك، بنسبة 5.6% في عام 2013، متأثراً بارتفاع أسعار المشتقات النفطية والكهرباء والفواكه والخضروات. وكان معدل التضخم التراكمي قد ارتفع بنسبة 4.8% لعام 2012. وقالت دائرة الإحصاءات العامة في تقرير حول أسعار المستهلك أصدرته، إن أبرز المجموعات الاستهلاكية التي ارتفعت أسعارها كانت النقل والتي ارتفعت بنسبة 11.4% ومجموعة الوقود والإنارة بنسبة 19.7% ومجموعة الإيجارات بنسبة 4.5%، ومجموعة الخضروات بنسبة 14.3% ومجموعة الفواكه بنسبة 17%، في حين كان من أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها مجموعة التبغ والسجائر بنسبة 8.5% ومجموعة العناية الطبية بنسبة 1.5%، ومجموعة الحبوب ومنتجاتها 1% ومجموعة الزيوت والدهون بنسبة 1.4%. وأشار التقرير إلى ارتفاع متوسط أسعار المستهلك بحوالي 3.3% لشهر ديسمبر 2013 مقارنة بالشهر نفسه من عام 2012. وعلى المستوى الشهري، ارتفع متوسط أسعار المستهلك لشهر ديسمبر 2013 بنسبة 0.8% مقارنة مع شهر نوفمبر الذي سبقه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الإحصاء: "ارتفاع معدل التضخم إلى 10.3% خلال 2013" 2014/11/24، 02,53 م <http://m.alryaalyoum.com/news/details/372976>

<sup>2</sup> - "5.6% ارتفاع التضخم في الأردن لعام 2013م" بتاريخ 9 يناير 2014م، 02,56 م [www.mubasher.info/mobile/ASE/news/2449128](http://www.mubasher.info/mobile/ASE/news/2449128)

## معدل التضخم في بريطانيا خلال عام 2013:

انخفض معدل التضخم في بريطانيا خلال شهر نوفمبر الماضي إلى 2.1% ليصل إلى أدنى مستوى له منذ نوفمبر عام 2009 بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وبحسب موقع اليوم السابع ذكر "مكتب الإحصاء الوطني" أن هذه النسبة ستخفف الضغوط على "بنك إنجلترا" الذي يهدف إلى وصول معدل التضخم لنسبة 2% وأوضح المكتب أن مؤشر أسعار المستهلك لم ينخفض منذ نوفمبر عام 2009، عندما بلغ 1.9%.

وكذلك أشار (مكتب الإحصاء) إلى أن معدل التضخم، الذي يحسب من خلال مؤشر أسعار المستهلك، انخفض في شهر نوفمبر عام 2013 إلى 2.1% مقابل 2.2% في شهر أكتوبر. واستقرت أسعار المواد الغذائية في نوفمبر بالمقارنة بالشهر الذي سبقه، بينما انخفض معدل التضخم السنوي ليصل إلى 3% من 4.3% في أكتوبر.

يذكر أن معدل التضخم في منطقة اليورو تراجع إلى 0.7% في أكتوبر مع قيام (البنك المركزي الأوروبي) بخفض تكاليف الاقتراض إلى مستوى منخفض بشكل قياسي<sup>1</sup>.

### العلاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف في المملكة العربية السعودية:

مع بداية كل موجة تضخم يشهدها الاقتصاد السعودي يثار موضوع ارتباط الريال بالدولار الأمريكي حيث نجد أن البعض ينادي بفك هذا الارتباط القديم وربط الريال بعدة عملات مختلفة الاوزان بينما يرى الآخرون أن قيمة الريال مقومة بأقل من قيمته الحقيقية وعليه يجب رفع قيمته مقابل الدولار وذلك لأن الارتباط بالدولار الضعيف يولد (التضخم المستورد).

<sup>1</sup> - "انخفاض معدل التضخم في بريطانيا إلى أدنى مستوى له من 2009م" بتاريخ 18 ديسمبر 2013م ، 2,52م. <http://uk.aliqtisadi.com/235539>

فى هذا المجال يمكن اثاره تساؤلات عديدة من أهم هذه الأسئلة:

أولاً: كيف يمكن لنا تحديد ما اذا كانت العملة السعودية مقومة باقل من قيمتها أو بأعلى من ذلك؟

ثانياً: ما هو تأثير رفع قيمة الريال على الاقتصاد السعودي؟

يرى البعض ان ارتفاع معدل التضخم فى المملكة فى الفترة الأخيرة هو نتيجة لاستمرار انتهاج لسياسة ربط الريال بالدولار الذى فقد نسبة كبيرة من قيمته الحقيقية اتجاه العملات الاخرى مثل اليورو والجنيه الاسترليني والين الياباني فكلما انخفضت قيمة الدولار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية الاخرى انخفض سعر صرف الريال مقابل هذه العملات ، مما يجعل تكلفة الحصول على السلع الغذائية والاستهلاكية من هذه الدول مرتفعة وبالتالي ارتفاع اسعار هذه السلع والخدمات محلياً ، ولاعادة التوازن فى المستوى العام لاسعار السلع الغذائية والاستهلاكية المستوردة من الخارج بطرح البعض فكرة رفع قيمة سعر صرف الريال تجاه الدولار .

وعلى الرغم من صحة هذه الفكرة على الاقل من الجانب النظري الا انه تغفل بعض الجوانب التى قد تكون لها اثار معاكسة على الاقتصاد السعودي ولمعرفة الاثار المتوقعة من رفع قيمة الريال مقابل الدولار لابد من دراسة تأثير هذا التوجه على بنود ميزان المدفوعات السعودي.

ان رفع قيمة الريال تعني انه اصبح بالامكان الحصول عليه بمقدار من العملة الأجنبية اكبر من السابق مما يجعل السلع والخدمات السعودية اقل تنافسية فى كل من السوق الداخلية وفى الاسواق الخارجية. أو بعبارة أخرى الواردات السعودية تصبح أقل سعر مقومة بالريال فى حين ان الصادرات السعودية تصبح أعلى سعراً مقومة بالعملات الأجنبية الاخرى. وبالتالي فإن اول هذه الاثار هو انخفاض حجم الصادرات السعودية . من جهة أخرى وبسبب تسعير النفط بالدولار الأمريكي فان الصادرات النفطية التى تشكل نحو 88% من اجمالي الصادرات ستخفض

قيمتها نسبة للارتفاع في قيمة الريال نفسها حتى وان لم يتغير حجم الصادرات النفطية.

ونتيجة لهذا التغير في سعر الصرف تقل الصادرات فيما ترتفع الواردات . هذا التغير في موقف كل من الصادرات والواردات قد يدفع الى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة أما في الوضع الداخلي فان البضائع المستوردة ستخفض اسعارها وقد تؤدي الى زيادة الطلب المحلي عليها، مما يعني تدهور وضع السلع والخدمات المحلية وبالتالي يقل الانتاج المحلي ويؤدي الى ارتفاع البطالة . ثانياً الايرادات الحكومية ستخفض بشكل ملحوظ الذي بدوره سيؤثر على الميزانية العامة للدولة. ثالثاً ان رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي سيتأثر بشكل سلبي خصوصاً تلك الاحتياطات الدولارية وأخيراً ان رفع قيمة الريال السعودي ستؤدي الى خفض قيمة الاستثمارات السعودية الخارجية المقومة بالدولار الأمريكي حيث ترتفع قيمة الاصول المالية الأجنبية في المملكة.

### اين المشكلة؟

بالنظر الى الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة وجد أن حسب الاحصاءات الصادرة عن مصلحة الاحصاءات العامة ان الولايات المتحدة لها النصيب الاكبر بنحو 13.3% من إجمالي واردات المملكة ، ثم الصين بنسبة 12.1% ودول مجلس التعاون الخليجي بمعدل 10.3% ثم اليابان 7.9% والمانيا 7.7% وفرنسا 3.6% وبريطانيا 3.4%. هذا يوضح ان نحو 50% من البضائع المستوردة تأتي من دول تتعامل بالدولار الأمريكي مما يعني عدم تأثر اسعار هذه البضائع بقيمة الريال السعودي بما يعني ان هنالك عوامل اخرى تؤثر في المستوى العام للاسعار غير سعر صرف الريال اتجاه الدولار.

من جهة أخرى وجد أن دولة الكويت التي تتبع سلة عملات في تقويم عملتها شهدت موجة تضخم كبيرة في عام 2008م حيث وصل معدل التضخم السنوي الى 10.6% بينما كان معدل التضخم في المملكة نحو 9.8%.

ان انخفاض قيمة الدولار في الفترة الاخيرة اثر في المستوى العام للأسعار في المملكة ولكن أساس مشكلة ارتفاع اسعار السلع والخدمات (التضخم) في المملكة ليس في انخفاض قيمة الريال الناتج من ضعف الدولار وانما هي مشكلة هيكلية تتمثل في احتكار السوق وغياب الادوات الرقابية على السوق المحلية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - د.علي جاسم الصادق ، 2011 ، "سعر صرف الريال ومعدل التضخم" ، مجلة الاقتصاد الالكترونية ، العدد : 8-64 بتاريخ ، 2011/4/28م. [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com)

## المبحث الثاني أهمية التجارة الخارجية

تأتي أهمية التجارة الدولية من حاجة الدول المختلفة إلى الحصول على سلع مادية أو غير مادية من الدول الأخرى .

**ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين :**

يتمثل العامل الأول : في عدم استطاعة أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توفر الموارد الأولية وعدم توفر الظروف الطبيعية أو الجغرافية اللازمة والملائمة لإنتاج هذه السلع داخلياً .

و يتمثل العامل الثاني : في اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين الدول المختلفة فقد تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخلياً إلا أن تكاليف إنتاج هذه السلع تكون مرتفعة بشكل كبير بالمقارنة بتكاليف إنتاج هذه السلعة في دول أخرى و كذلك يكون من الأفضل أن تخصص هذه الدولة ثم تقوم بمبادلتها بالسلع التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها .

ولذلك ففي عالم اليوم لا يوجد ما يسمى بالاقتصاديات المغلقة التي تحقق لنفسها اكتفاء ذاتياً في كافة السلع ، فالإقتصاد المغلق يعبر عن حالة نظرية فقط ، ولكن لابد و أن يكون للدولة سلع و خدمات معينة تخصص في إنتاجها حيث تقوم بمبادلة إنتاجها من هذه السلع و الخدمات (صادرات) بسلع أخرى لا تستطيع إنتاجها بكفاءة (ورادات).

وبطبيعة الحال تختلف أهمية التجارة الدولية من دولة لأخرى ، حيث تتخفف أهمية التجارة الدولية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانات الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث تستطيع إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محلياً نتيجة لتنوع عناصر الإنتاج المادية والبشرية فيها ويعني ذلك انخفاض درجة اعتمادها على

الاستيراد من الخارج إلا أنها تتمكن من رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كميات أكبر من السلع التي تنتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل .  
وتتزايد أهمية التجارة الخارجية في الدول الصغيرة والدول النامية حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية، ولذلك فهي تخصص في إنتاج عدد محدود من السلع وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع و الخدمات التي تحتاجها.<sup>(1)</sup>

---

<sup>1</sup>د. إيمان عطية ناصف ، د . هشام محمد عمارة 2007م ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، المكتبة الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، ص ص 827 .

## المبحث الثالث سعر الصرف

يعرف سعر الصرف الأجنبي على أنه سعر الوحدة من العملة الأجنبية مقدراً بوحدات من العملة المحلية ، فهو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي<sup>(1)</sup>

ولا يقتصر وظيفة سعر الصرف الأجنبي على عملية تحويل العملات إلى بعضها البعض بل يستخدم أيضاً كوسيط لتحويل أسعار السلع والخدمات المختلفة المقدرة بوحدات من عملة معينة إلى أسعار مبدل عنها بوحدات عملة أخرى حتى يمكن مقارنة أسعار نفس السلعة في أسواق مختلفة واتخاذ قرار بشراء السلعة من أرخص الأسواق.

### كيفية تحديد سعر الصرف الأجنبي :

يتم تحديده من خلال سوق الصرف الأجنبي و الذي يشكل كل المعاملات التي تستلزم تبادل العملات الأجنبية و هو يختلف عن بورصة الأوراق المالية التي يكون لها مكان محدد فسوق الصرف الأجنبي لا يقع في مكان معين حيث ينتشر السوق في المراكز المالية في كل دول العالم فهو يعتبر آلية يتم من خلالها تحديد أسعار العملات بالنسبة لبعضها البعض و من أهم مراكز الصرف الأجنبي أسواق الدول الكبرى مثل لندن ، نيويورك، حيث ترتبط هذه المراكز بشبكات تلفونية ووسائل اتصال حديثة تمكنها من الاتصال ببعضها البعض بسهولة مما يجعلها في النهاية وكأنها سوق واحدة .

يتأثر سعر الصرف في تحديده بالطلب على السلع و الخدمات وشركات رأس المال والعمالة بين الدول المختلفة ، إذ أن العملة لا تطلب لذاتها و إنما تطلب لحاجة تتمثل في استخدام القوة الشرائية التي تمثلها ولخدمات يكون الطالب في حاجة إليها

<sup>1</sup>-المرجع السابق، ص ص (307 - 308) .

من سوق هذه العملة وأي أن الطلب على العملة هو طلب مشتق والطلب على العملة الأجنبية يقابله في ذات الوقت عرض العملة الوطنية .

ويعد الطلب على العملة هو الوجه الآخر لعرض العملة الوطنية في مقابلها و هكذا حتى في الحالات التي تطلب العملة لذاتها بقصد المضاربة على سعرها أو الاستفادة من التباين في سعر الفائدة عليها .

ويمكن القول أن تحديد سعر العملة يعتمد على الأهمية النسبية التي تمثلها العناصر المختلفة في ميزان مدفوعات الدولة في مواجهة بعضها البعض ، حيث أن جانب المتحصلات و يمثل العمليات المستقلة يدفع إلى الطلب على العملة المحلية ، هذا في حين أن جانب المدفوعات يشكل عرضها و الطلب على العملات الأجنبية للبلدان التي يتم الاستيراد منها .

و إذا كانت الأهمية النسبية للمتحصلات كبيرة نظراً لتوافر السلع و الخدمات لدى الدولة و الرخص النسبي في أثمانها وجودة نوعياتها وغير ذلك من العوامل التي تزيد الطلب عليها فإن ذلك قد يدفع إلى طلب عملة الدولة لسداد قيمة الواردات منها ويمكن حدوث العكس بالنسبة لجانب المدفوعات .

#### **أطراف التعامل في سوق الصرف الأجنبي : (1)**

يتم التعامل في سوق الصرف الأجنبي من خلال أربعة أطراف رئيسية وهم:

#### **1. مستخدمي العملة (المصدرين و المستوردين) :**

المستخدمون الرئيسيون للعملات الأجنبية وهم المتعاملين في مجال التجارة الخارجية المستوردين و المصدرين للسلع و الخدمات المختلفة والمضاربين في سوق الصرف الأجنبي .

#### **2. البنوك التجارية :**

<sup>1</sup>المرجع السابق ، ص ص (310 - 312) .

فالمتعاملون في سوق الصرف الأجنبي لا يقومون بشراء أو عرض العملات الأجنبية في الأسواق مباشرة ولكن يتم ذلك من خلال البنوك التجارية ، حيث تلعب البنوك التجارية دور الوسيط بين جانب العرض و جانب الطلب للعملات الأجنبية. وتقوم البنوك بالتعامل مباشرة مع العملاء أو مع بنوك أخرى ففي بعض الأوقات تجد البنوك أن لديها فائض أو عجز في بعض العملات وفقاً لطلبات العملاء ولذلك تقوم البنوك بتسوية حالات الفائض أو العجز مع غيرها من البنوك الأخرى ، وقد يتم تعامل البنوك مع بعضها البعض من خلال سمسرة الصرف الأجنبي .

### **3. سمسرة الصرف الأجنبي :**

تتولى إجراء عمليات تبادل العملات الأجنبية التي تتم بكميات كبيرة من البنوك التجارية فالبنك التجاري من خلال سمسرة الصرف الأجنبي يمكنه الحصول على أفضل سعر للعملة الأجنبية وبتكاليف منخفضة ، وعادة ما يكون هناك سمسرة معتمدين أو مرخصين في الأسواق المالية يمكن من خلالها للبنوك التجارية أن تسوي رصيدها من العملات الأجنبية . وتسمى العمليات التي تتم بين البنوك والسمسرة بسوق الجملة تمييزاً عن العمليات التي تتم بين البنوك وعملائها والتي يطلق عليها (سوق التجزئة) .

### **4. البنك المركزي :**

هو الطرف الأخير الذي له دور في سوق الصرف الأجنبي ، فإذا ظهر فائض عرض أو فائض طلب في سوق الصرف الأجنبي بعد قيام سمسرة الصرف الأجنبي بتسوية المعاملات بين البنوك التجارية يقوم البنك المركزي كطرف أخير في هذه التعاملات بشراء فائض العرض وإضافته إلى رصيده وبذلك يزيد احتياطياته من العملات الأجنبية .

كما تقوم البنوك المركزية في بعض الحالات بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للمحافظة على عر مرغوب فيه لعملتها المحلية تجاه أسعار العملات الأجنبية عن طريق عمليات البيع و الشراء للعملات الأجنبية .

### أنظمة الصرف الأجنبي :

#### أولاً : نظام أسعار الصرف الثابتة Fixed Exchange Rates<sup>(1)</sup>

يقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع معدني أو نقدي معين .

ويسهم هذا النظام في تجنب التأثيرات السلبية المتأتية من تقلبات أسعار الصرف الأجنبية على قيم الاستثمار و التشغيل و التبادل الدولي ، حيث يكون لهذه التقلبات في الغالب دور محيط في حركات رؤوس الأموال و الموارد البشرية و السلع و الخدمات ، فمثلاً عند حدوث التقلبات المذكورة تتغير قيم الاستيرادات بمعدلات عالية أحياناً و هذا ما ينعكس على الصفقات التجارية المعقودة في أوقات مختلفة متفاوتة أكبر بين الربح والخسارة .

لتنشيط أسعار الصرف يقوم البنك المركزي في الدول المعنية بالاحتفاظ باحتياطات نقدية كافية من العملة الوطنية و العملات الأجنبية فيما يعرف بأرصدة الاستقرار الرسمية (OSB) Official Settlement Balance و هذا ما قد يتسبب في استنزاف جزء غير قليل من موارد الدولة بالعملات الأجنبية .

#### ثانياً : نظام أسعار الصرف المعومة Floating Exchange Rates

يقوم على ترك أسعار الصرف الأجنبي لقوى العرض و الطلب السائدة وذلك باعتبار العملة كأى بضاعة في السوق وهي تعكس أيضاً ظروف أسواق السلع والخدمات والأصول حيث أن عرض العملة الوطنية يعكس جانب الطلب في هذه الأسواق ، والطلب على العملة المذكورة يعكس جانب العرض في الأسواق المعنية ،

<sup>1</sup> . د هو شيار معروف 2013م ، تحليل الاقتصاد الدولي ، دار جرير للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ص (287 - 303) .

هذا بالإضافة إلى دور المضاربة على أسعار العملات في نشوء الاختلالات في أسواق الصرف الأجنبي .

ومن خلال أسواق الصرف الأجنبي يساعد نظام التعويم على استقرار ميزان المدفوعات وذلك دون الإبقاء على سياسات اقتصادية محلية تولّد اضطرابات أكبر وخاصة عندما تكون لهذه السياسات تأثيرات مضاعفة تراكمية تصعب السيطرة عليها فيما بعد ولفترة غير قصيرة .

### ثالثاً : نظام تعادل سعر الصرف الأجنبي Exchange Parity Value

إن القيمة التعادلية للصرف الأجنبي (أو سعر الصرف الاسمي التوازني Equilibrium Nominal Exchange Rate) معيار يجعل السعر المعلن محافظاً على ثبات القيمة الحقيقية خلال فترة زمنية معينة ، والذي هو مستمر من التحليل الجزئي Micro analysis ويقوم على مبدأ للعملة الواحدة نفس القوة الشرائية لأسعار الصرف الأجنبي Purchasing Power Parity

وهنا وعند ظهور فروقات في أسعار عملة معينة فيما بين بلدين تدفع هذه الفروقات الى زيادة الطلب على منتجات البلد الذي تسوده أسعار أدنى وألى الزيادة عرض منتجات البلد الذي تكون أسعاره أعلى فيظهر ما يعرف بفرصة المقاصة (Arbitrage Opportunity) و بالتالي ترتفع الأسعار في البلد الأول وتنخفض في البلد الثاني ، حتى تتعادل الأسعار لنفس السلع في البلدين (نفس المقدار من اليورو مثلاً يمكن أن تشتري بها نفس الكمية من سلعة ما في فرنسا و الولايات المتحدة بشرط تطابق مواصفات السلعة المعنية في البلدين) .

### رابعاً : نظام سعر الصرف الفعال Effective Exchange Rates<sup>(1)</sup>

ويتعمد هذا السعر على محددتين رئيسيتين أحدهما المساهمة النسبية في حركة السلع والخدمات والأصول الدولية والآخر سعر الصرف الاسمي للعملة الوطنية ، وإذا ما

<sup>1</sup> - المرجع السابق ، ص ص (307 - 310) .

ثبتت أسعار الصرف فإن المحدد الحاسم يكون المساهمة النسبية لبلد ما في التعاملات الخارجية سواء كان مع بلد آخر أو مع عدد من البلدان الأخرى .

#### **خامساً : سعر الصرف الآجل Forward Exchange Rate**

يقصد بهذا السعر تبادل عملة معينة لعملة أخرى سيتم تسليمها لاحقاً حسب السعر المتفق عليه ، وقد يتراوح موعد هذا التسليم ما بين 20 و 90 يوماً أو حتى لأكثر من ذلك ، فمثلاً عند الاتفاق بين المستورد و المصدر التسليم بعد 80 يوماً قد يرغب المشتري ضمان قيمة ثابتة بواقع (1.30) دولار مقابل دينار أردني واحد فإذا تغير السهم السائد في السوق إلى (1.32) دولار مقابل دينار واحد فإن المشتري سيكسب سعراً أعلى بقليل مما يدفعه فعلاً .

ويقابل سعر الصرف الآجل سعر الصرف الحالي Spot Exchange Rate الذي يتعلق بالتسليم المباشر حسب السعر المتفق عليه وعادات السوق وكفاءة الاتصالات ويمكن أن يحدث تأخير زمني لمدة يومين بين سعر الشراء من ناحية وسعر البيع من ناحية أخرى .

#### **سادساً : نظام سعر الصرف المعدل Adjusted Exchange Rate**

إن هذا السعر يرتبط بواقع ميزان المدفوعات .

## ميزان المدفوعات

هو السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة .  
يتركب من خمسة حسابات هي :

### 1. الحساب الجاري Current Account :

و يشمل كافة المبادلات من السلع و الخدمات ، ويضم هذا الحساب نوعين من الموازين هما :

أ. الميزان التجاري و يشمل جميع الصادرات و الاستيرادات من السلع فقط ويسمى بالتجارة المنظورة Visible Trade .

ب. ميزان الخدمات : ويشمل معاملات الخدمات مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والصيرفة والدخول الإستثمارية (التي تتكون من الفائدة وإيرادات الأسهم) ويسمى بالتجارة غير المنظورة Invisible Trade .

ويعد هذا الحساب أكبر حسابات ميزان المدفوعات وأهمها ، فهو يمثل ما تحقق فعلاً من سلع وخدمات من قبل البلد مع العالم الخارجي سواء سلباً أو إيجاباً كذلك يلاحظ أن الحساب المذكور يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدخل القومي للبلد ويؤثر فيه من ناحية الحجم والهيكل .

### 2. حساب التحويلات من طرف واحد Unilateral Transfer Account :

ويشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء رسمية أم خاصة .

### 3. حساب رأس المال (والعمليات الرأسمالية) Capital Account :

ويشمل حركة رؤوس الأموال الدولية وهي على نوعين هما :

أ. رؤوس الأموال طويلة الأجل : و هي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض الطويلة الأجل والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) أو بيعها من و إلى الخارج .

ب. رؤوس الأموال قصيرة الأجل : وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية والودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل (الكمبيالات) وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة و سهولة انتقالها بين الدول .  
ولاشك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقاً أو ديناً للبلد على الخارج أو بالعكس ، بمعنى قد تضيق أو تنقص من تلك الحقوق أو الديون للبلد بوحداته الاقتصادية المختلفة على لعالم الخارجي .<sup>(1)</sup>

#### 4. ميزان الذهب و النقد الأجنبي :

هو الميزان الذي تتعكس فيه صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة ، لكنه يعكس حركة الذهب (يوصفه نقداً وليس سلعة) والنقد الأجنبي بين القطر والعالم الخارجي .

#### 5. فقرة السهو والخطأ :

وتستخدم هذه الفقرة لغرض موازنة الميزان من الناحية الحسابية ، والسبب في ذلك هو أن كل عملية تجري إنما تسجل مرتين في الميزان ، مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن نظراً لإتباع طريقة القيد المزدوج فمثلاً إذ صدر القطر أو أستورد من الخارج سلع وخدمات فستسجل قيمة المبادلات في الحساب الجاري لكنها ستسجل أيضاً في ميزان النقد الأجنبي بفقرة معاكسة ولهذا السبب تستخدم فقرة السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل أي عدم توازن بين القيدين ويجعل ذلك في الحالات التالية :

<sup>1</sup> عرفات تقي ا لحسني 2002م ، التمويل الدولي ، دار مجد لاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ص ص (116- 118) .

1. الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة للاختلاف في أسعار صرف العملات .

2. الخلل الناجم من تغير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجارياً ، فمثلاً حينما يتخوف المستورد في مصر من ارتفاع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر الأوربي فهنا تقوم مصر بدفع قيمة الاستيرادات مقدماً ، وهكذا سيشكل هذا الدفع بالنسبة للمصدر الأوربي كاستيراد غير مسجل لرأس المال .

3. قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد و بالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات بفقره السهو والخطأ . (1)

### الفائض والعجز في ميزان المدفوعات :

نادراً ما يتعادل طرفا ميزان المعاملات الجارية ، بل وقد يكون هناك فائض والإيرادات قد تزيد عن المدفوعات أو قد يكون هناك عجز (نتيجة لزيادة المدفوعات على الإيرادات).

### أولاً : الفائض في ميزان المدفوعات

يترتب على وجود فائض من العملات الأجنبية لدى الدولة تتصرف فيه بإحدى الطرق الآتية :

1. تزيد من طلبها على السلع و الخدمات الأجنبية .

2. تُقرض هذا الفائض لدولة أجنبية أو تستثمره فيها .

3. تزيد من احتياطياتها من الذهب و النقد الأجنبي .

### ثانياً : العجز في ميزان المدفوعات

تلجأ الدولة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات في الأجل القصير باستخدام السياسات التالية :

---

<sup>1</sup>المرجع السابق ، ص 119 .

أ. الافتراض من الخارج أو محاولة جذب ودائع من الخارج ، و عيب هذه السياسة أن الدولة قد تضطر لدفع فوائد مرتفعة على القروض ، كما أن المودعين قد يقومون بسحب أموالهم فجأة مما يعرض النظام المصرفي للدولة للخطر .

ب. السحب من الأرصدة الاحتياطية ، و هنا تواجه الدولة محدودية هذه الأرصدة مهما بلغ حجمها .

أما على المدى الطويل فقد تلجأ الدولة لاستخدام هذه السياسات .

### 1. تخفيض قيمة العملة Devaluation :

مع تخفيض قيمة العملة تبدو الصادرات الوطنية أرخص ثمناً للمشتريين الأجانب وفي المقابل تصبح السلع الأجنبية أكثر غلاء بالنسبة لمواطني البلد المعني ولذلك يتجهون إلى الشراء أكثر من المصادر المحلية وشراء الأقل من الخارج مما سيؤدي لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات .

ومن أجل أن تؤدي سياسة تخفيض قيمة العملة إلى نتائج إيجابية لابد من توفر ثلاثة شروط أساسية :

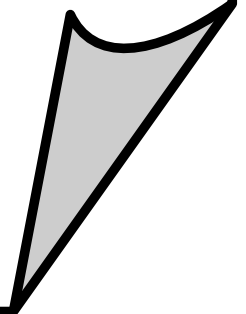
1. لابد أن تكون سلع الصادر ذات طلب مرن ، فإذا كان الطلب على هذه السلع غير مرن فذلك لن يؤثر كثيراً على زيادة حجم الصادرات ومن ثم على الميزان التجاري .

2. من ناحية العرض الموارد لا بد أن تكون متوفرة بحيث يمكن تحريكها من قطاعات الإقتصاد المختلفة للصناعات التي تقوم بإنتاج سلع الصادر .

3. على المدى الطويل لابد من إحتواء الإرتفاع في الأسعار المحلية بإعتبار أن تخفيض قيمة العملة يمكن أن يؤدي لإرتفاع تكلفة إستيراد المواد الخام مما يؤدي لإرتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى إرتفاع الأسعار محلياً مما يتطلب تخفيضات أخرى في قيمة العملة المحلية لكي تستطيع سلع الصادر منافسة نظيراتها المنتجة في دول أخرى .

# الفصل الثالث

التضخم وسعر الصرف وميزان  
المدفوعات في السودان في الفترة  
من 2002م - 2013م



## المبحث الأول

### التضخم في السودان في الفترة 2002م \_ 2013م

يتعبر التضخم من أهم العلل التي تؤدي إلى الخلل في الاقتصاد الكلي وبالتالي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي حيث تؤثر معدلات التضخم علمؤشرات الاقتصاد الكلي ويعزى التصاعد في معدلات التضخم إلى الزيادة في عرض النقود بمعدل يفوق الزيادة في عرض السلع والخدمات في الاقتصاد ، بما أن تصاعد معدلات التضخم يعني الزيادة المتكررة والمتراكمة في أسعار السلع والخدمات الوطنية فإنه يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للصادرات وبالتالي على الحساب الخارجي <sup>(1)</sup> .

ولإلقاء المزيد من الضوء على التطورات الاقتصادية في الفترة من 2002م إلى 2013م رأينا تقسيم هذه الحقبة إلى فترات على النحو التالي:

(1997م . 2005م) ( 2006 - 2013م)

### الفترة الاولى: (1996م . 2005م):

في النصف الأول من العام 1996م بدأ الاقتصاد السوداني يزحف بخطى سريعة نحو الانهيار ، إذا تطور معدل التضخم في الفترة من يناير إلى يونيو وبلغ 162% وهذا يعتبر الأسرع في تاريخ الاقتصاد السوداني وكانت تفاصيله كالآتي:.

| يناير 1996م | %83.9  |
|-------------|--------|
| فبراير      | %95.8  |
| مارس        | %102.7 |
| ابريل       | %115.6 |
| مايو        | %119.4 |
| يونيو       | %162.5 |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

<sup>1/</sup> د. عبد الوهاب عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص40

كان هذا المعدل يتجه نحو تعميق الافراط في معدل التضخم إلى مستويات لم تحدث من قبل وبالنظر للوضع الاقتصادي السائد في الفترة 1989م إلى 1996م كان من المتوقع أن معدل التضخم إذا سار بهذه السرعة فإنه سوف يصل إلى 300% بنهاية العام 1996م لذلك كان لابد من إجراء معالجات لمواجهة هذا التدهور المستمر .

تولى الدكتور عبد الوهاب عثمان إدارة وزارة المالية في أبريل 1996م ووجدت هذه الإدارة نفسها محاصرة بأزمات من كل الجوانب الاقتصادية أهمها .:

1- تدني الأداء الاقتصادي ما بين (4% - 5%) من مجموع مؤشرات الاقتصاد الكلي وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبقة (162% في يوليو 1996م).

2- نظام صرف غير مستقر وغير حقيقي وتدهور في الحساب الجاري إذ بلغ العجز فيه حوالي (20% - 25%) ، بلغ مستوى استحقاق خدمات الديون الخارجية حوالي (180%) من المتحصلات الجارية سنوياً .

هذا التطور كان يتطلب وضع برنامج اقتصادي بهدف إزالة التشوهات والمعوقات التي إعاقَت إرتفاع معدلات الإنتاج مما أدى إلى زيادة جانب العرض ، وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في الآتي.:

- 1- إزالة التشوهات المتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم .
- 2- القضاء على النشاط الهامشي المتمثل في المضاربات في تجارة العملة والعقارات والعربات وفي أسواق المحاصيل والسلع الاستراتيجية .
- 3- وضع سياسات مالية ونقدية إلى جانب إصلاح نظام الصرف لتخفيف معدلات التضخم وتضييق الفجوة في الحساب الجاري الخارجي .
- 4- تطبيع العلاقات مع المؤسسات النقدية الدولية .

استعراض السياسات الاقتصادية التي هدفت إلى السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة في تلك الفترة شملت الآتي:

- 1- إيقاف كل أنواع الصرف خارج الميزانية
  - 2- إلغاء تحويل الوزارات بالتصرف في الصرف على إيراداتها دون الرجوع إلى وزارة المالية .
  - 3- تحجيم حجم الاستدانة من النظام المصرفي .
  - 4- ضبط السيولة النقدية التي تضخها المصارف التجارية عن طريق رفع الاحتياطات وتشديد الرقابة على أداء المصارف للتأكد من حصر التمويل في حدود السقوفات المحددة.
  - 5- إيقاف كل أنواع الإعفاءات الجمركية والضريبية التي لا تسندها قوانين .
- ونتيجة لهذه السياسات شهدت معدلات التضخم إنخفاضاً ملحوظاً ( من ثلاثة منازل عشرية إلى منزلة عشرية واحدة) كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1) يوضح معدلات التضخم في الفترة من 1990م إلى 2005م

| العام | المتوسط السنوي للتضخم |
|-------|-----------------------|
| 1990م | 65.3                  |
| 1991م | 121.9                 |
| 1992م | 118.7                 |
| 1993م | 99.3                  |
| 1994م | 115.7                 |
| 1995م | 69                    |
| 1996م | 130.3                 |
| 1997م | 46.5                  |
| 1998م | 17.17                 |
| 1999م | 16.1                  |
| 2000م | 3.9                   |
| 2001م | 7.4                   |
| 2002م | 8                     |
| 2003م | 8.1                   |
| 2004م | 7.5                   |
| 2005م | 5.6                   |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

## الفترة الثانية (2006-2013م):.

شهدت هذه الفترة كثير من الأحداث السياسية والاقتصادية في السودان ، فبعد اتفاقية السلام في العام 2005م بدأت معدلات التضخم بالانخفاض ففي عامي (2006م 2007م) انخفضت معدلات التضخم إلى (7.2 - 6.2) على التوالي .

أما في العام 2008م حدثت الأزمة المالية العالمية والسودان كغيره من الدول تأثر بها مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في هذه السنة إلى (14.3) .

في العام 2009م قامت الحكومة باتخاذ السياسات الاقتصادية اللازمة لضبط عرض النقود وخفض معدل التضخم حيث انخفض إلى (11.2) .

في الفترة من 2010م إلى 2013م تصاعدت معدلات التضخم بشكل كبير حيث بلغت (13 - 18.1 - 35.6 - 36.5) على التوالي .كان السبب الرئيسي لهذا الارتفاع لمعدلات التضخم هو انفصال الجنوب وخروج النفط كمصدر أساسي من إيرادات الدولة حيث كان يمثل 70% من إيرادات الدولة (وأكثر من 90% هي نسبة مساهمة النفط في الصادرات السودانية) .

## المبحث الثاني

### سعر الصرف في السودان في الفترة من 2002 - 2013م

#### سياسة سعر الصرف:

تعتبر سياسة سعر الصرف من السياسات الاقتصادية الكلية الهامة وتستخدم بواسطة عدد من الدول ، وخاصة النامية في إطار السياسات الأخرى لاستهداف تحقيق مؤشرات حقيقية مثل النمو الاقتصادي الموجب المستدام وتخفيض معدل التضخم وعجز الحساب الجاري وغيرها كما يستهدف سعر الصرف كآلية للمحافظة على استقرار معدل التضخم وتخفيضه.

تحدد الدولة نظام سعر الصرف وفقاً لأداء مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر في وتتأثر بسعر الصرف ومنها معدل التضخم والاحتياطي الرسمي والحساب الجاري. وهناك جدل واسع بين الاقتصاديين حول اختيار نظام سعر الصرف .هل يمكن لدولة تبني نظام سعر صرف ثابت أم مرناً؟ فإذا تم اختيار النظام الثابت. هل يتم التثبيت والربط مقابل عملة واحدة أم مقابل عدد من العملات.

#### أنظمة الصرف في السودان:

تدرجت أنظمة وسياسات سعر الصرف في السودان من ترتيبات سعر الصرف الثابتة مروراً بالترتيبات الوسيطة وانتهاءً بترتيبات التعويم المدار

(1)Managed Float

(1) منشورات بنك السودان المركزي ، 2009م، ( دراسة توثيق سياسة سعر الصرف في السودان (1956 – 2007)

## فترة التعويم المدار Managed Float :

تم توحيد سوق النقد الأجنبي في مارس 1997م وتم انتهاج سعر الصرف الزاحف Crawling peg Exchange Rate system والذي بموجبه أصبح سعر الصرف يتحدد بواسطة لجنة مكونة من بنك السودان، الصرافات، واتحاد المصارف. استمر العمل بهذا النظام حتى أغسطس 1998م وأُستتبع بعدد من الإجراءات في مجال سوق النقد الأجنبي مثل التجنيب الكامل لحصيلة معظم سلع الصادر ورفع نسبة التجنيب للسلع الأخرى "القطن المروي والصمغ العربي".

وفي أغسطس 1998 تم إلغاء لجنة تحديد سعر الصرف وأصبح بنك السودان يقوم باحتساب متوسط ترجيحي بناءً على معاملات البنوك والصرافات في النقد الأجنبي، وقد نجحت هذه الطريقة في تقليل الفجوة ما بين سعر الصرف الحر وسعر السوق الموازي إلى حوالي 1% وفي مارس 1999 اصدر البنك المركزي منشوراً يوضح بموجبه الآلية التي يمكن أن يتدخل بها في سوق النقد الأجنبي وذلك من خلال "مناقصات" النقد الأجنبي للبنوك والصرافات.

في يونيو 1999 تم إلغاء مزادات النقد الأجنبي استعوض عنها بنظام غرف للتعامل بالنقد الأجنبي للبنوك التجارية Foreign Exchange وبذلك أصبح للبنوك الخيار في حالة وجود شح في النقد الأجنبي إما الاستدانة من بنوك أخرى أو اللجوء إلى غرف بنك السودان للتعامل في النقد الأجنبي.

في عام 2000م ونتيجة لتدفقات موارد النقد الأجنبي الكبيرة المرتبطة باستخراج وتصدير البترول شهد سعر الصرف استقراراً كبيراً، وأصبح هنالك سعر صرف حقيقي واحد استقر في حدود 1.47 جنيه سوداني للدولار، استمر الاستقرار في سعر الصرف خلال الأعوام (2001-2003).

استهدفت سياسات النقد الاجنبي للعام 2002م المحافظة على استقرار سعر صرف الجنيه السوداني ، والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الاجنبي ، بالإضافة

الى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأشيري المعلن بواسطة بنك السودان من 1% الى 1.5% الى 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. اما في العام 2003م فقد استهدفت سياسات النقد الاجنبي ايضا المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الاجنبي ،بالإضافة الى تعزيز موارد النقد الاجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفيرها عبر نافذة البنك المركزي ، كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الاجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الاجنبي المستثمر<sup>(1)</sup>

شهدت الفترة 2004م العمل على ترفيع سعر الجنيه السوداني لأول مرة في تاريخه حيث رأت السلطات أن سعر الصرف للدينار السوداني مقابل العملات الحرة اقل من قيمته، وبدأ ترفيع سعر الصرف للجنيه السوداني حتى وصل إلي 2.5 جنيه سوداني للدولار الأمريكي بنهاية عام 2004م واستمر في ذات الاتجاه في عام 2005م، إذ وصل سعر الصرف إلي 2.4 جنيه سوداني للدولار بنهاية ديسمبر 2005م.

سجل سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي تحسناً مستمراً خلال العام 2006م من 2.31 جنيه في ديسمبر 2005م إلي 2 جنيه في نهاية ديسمبر 2006م<sup>(2)</sup>.

سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2.091 جنيه خلال العام 2008 مقارنة بـ 2.0157 جنيه في عام 2007م.<sup>(3)</sup>

سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2.325 جنيه خلال العام 2009 مقارنة بـ 2.091 جنيه في عام 2008م.<sup>(4)</sup>

1 - دراسة توثيق سياسة سعر الصرف في السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص 43  
2 التقرير السنوي السادس والأربعون لبنك السودان المركزي لعام 2006م، ص: 27  
3 التقرير السنوي الثامن والأربعون لبنك السودان المركزي لعام 2008م، ص: 18  
4 التقرير السنوي التاسع والأربعون بنك السودان المركزي لعام 2009م ص ص 27-28

سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2.31 جنيه لعامي 2009 – 2010م.

سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي لعام 2011م تدهوراً ملحوظاً مقارنةً بالعام السابق له 2010م، حيث سجل متوسط سعر الصرف للجنيه 3.57 في عام 2011م مقارنةً بـ 2.31 جنيه للدولار الأمريكي في العام 2010م.

سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 4.75 جنيه خلال العام 2012م مقارنةً بـ 3.57 جنيه في عام 2011م، كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من 2.670 جنيه للدولار إلى 4.398 بنسبة 65% وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم.<sup>(1)</sup>

سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 4.75 جنيه لعامي 2012-2013م.

وبالرغم من التغيرات والتطورات الكبيرة التي حدثت في سياسات سعر الصرف في السودان ، الا ان الواقع العملي يشير الى ان هناك عدة انماط لسعر الصرف يمكن ايجازها فيما يلي :

1- سعر البنك المركزي : وهو الذي يتعامل به بنك السودان المركزي ببيعاً وشراءً في كل معاملاته

2- اسعار المصارف التجارية : وهي اسعار تحددها المصارف ، اذ ان هناك حدود مرسومة لتحرك اسعار الشراء والبيع

<sup>1</sup> التقرير السنوي الثالث والخمسون لبنك السودان المركزي للعام 2013م، ص: 33

- 3- السعر التأشيري : ويتم احتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الاجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان المركزي، وفي نطاق قدرة +\_1% حول السعر التأشيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان
- 4- اسعار شركات الصرافة : ويتم تحديدها بناءا على مؤشرات السوق واسعار صرافات المصارف واسعار البنك المركزي
- 5- اسعار السوق الموازي : وهي تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين ، وملجأ هام ورئيسي لجانب الطلب في حالة عدم الحصول على احتياجاتهم عن طريق الشراء عبر القنوات الرسمية، ويتمثل سعر السوق الموازي في التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية ، وهناك آثار سلبية تترتب على التعامل في السوق الموازية ، منها تغيير اسعار الصرف من غير مبررات اقتصادية منطقية ، الامر الذي يؤدي الى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية الاخرى<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> - دراسة توثيق سياسة سعر الصرف في السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص 47

### المبحث الثالث

#### إداء ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من 2002-2013م

##### ميزان المدفوعات للأعوام 2002-2003-2004م:

حقق فائضاً قدره 300.03 مليون دولار في عام 2002 و 422.56 مليون دولار في عام 2003 و 730.18 مليون في عام 2004 ويعود ذلك بصفة أساسية لانخفاض العجز في الحساب الجاري إلى 962.70 مليون دولار و 938.58 مليون دولار و 818.23 مليون دولار في الأعوام 2002 - 2003 - 2004 على التوالي.<sup>(1)</sup>

##### ميزان المدفوعات لعامي 2005-2006م :

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره 530.5 مليون دولار في عام 2005 إلى عجز قدره 208.6 مليون دولار في عام 2006، وقد انعكس ذلك سلباً بنفس القدر على الأصول الاحتياطية بالنقد الأجنبي (تدفق) لدى البنك المركزي ويرجع ذلك لارتفاع العجز في الحساب الجاري من 2.769.1 مليون دولار في عام 2005 إلى 4.338.2 مليون دولار في عام 2006 بمعدل 56.7% بالإضافة إلى مدفوعات غير مبنية بمبلغ 353.1 مليون دولار، وزيادة الحساب الرأسمالي والمالي من 2.427.2 مليون دولار في عام 2005 إلى 4.482.7 مليون دولار في عام 2006 بمعدل 84.7%.<sup>(2)</sup>

##### ميزان المدفوعات لعامي 2007-2008م:

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 282.0 مليون دولار في عام 2007 إلى فائض بمبلغ 21.1 مليون دولار في عام 2008 نتيجة لزيادة

<sup>1</sup> التقرير السنوي الرابع والأربعون لبنك السودان المركزي 2004م، ص: 147  
<sup>2</sup> التقرير السنوي السادس والأربعون لبنك السودان المركزي 2006م، ص ص: 137-138

الفائض في الميزان التجاري من 1.156.8 مليون دولار في عام 2007 إلى 3.441.1 مليون دولار في عام 2008 بمعدل 197.5% وبالرغم من الانخفاض في الحساب المالي والرأسماليين 2.925.0 مليون دولار في عام 2007 إلى 1.465.9 مليون دولار.<sup>(1)</sup>

### ميزان المدفوعات لعامي 2009-2010م:

انخفض العجز في ميزان المدفوعات من 502.0 مليون دولار في عام 2009 إلى 54.2 مليون دولار في عام 2010، وذلك للتحوّل الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ 2.177.4 مليون دولار في عام 2009 إلى فائض بمبلغ 254.8 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 111.7% نتيجة لتحوّل الميزان منعجز بمبلغ 270.9 مليون دولار في عام 2009 إلى فائض بمبلغ 2.564.9 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 1046.8% على الرغم من ارتفاع العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل 21.1% وانخفاض التدفقات في الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 80.4%.<sup>(2)</sup>

### ميزان المدفوعات لعامي 2010-2011م:

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى ارتفاع العجز من 54.2 مليون دولار في عام 2010 إلى 644.5 مليون دولار في عام 2011 على الرغم من تحسن فائض الحساب المالي والرأسمالي من 661.1 مليون دولار عام 2010 إلى 1.882.8 مليون دولار في العام 2011 بمعدل 184.8%، ويعزى ارتفاع العجز في الميزان الكلي إلى تراجع الفائض في الحساب الجاري من 157.2 مليون دولار في عام 2010 إلى 86 مليون دولار في عام 2011 نتيجة لانخفاض الفائض في الميزان التجاري من 2.564.9 مليون دولار في عام 2010 إلى 1.470.9 مليون دولار في عام 2011 بمعدل 42.6%، وارتفاع بند الأخطاء والمحذوفات (مدفوعات

<sup>1</sup>التقرير السنوي الثامن والأربعون لبنك السودان المركزي لعام 2008م ، ص 9  
<sup>2</sup>التقرير السنوي الخمسون لبنك السودان المركزي لعام 2010م، ص ص 135 - 136

غير مبنية) من 872.5 مليون دولار في عام 2010 إلى 2.804.2 مليون دولار عام 2011.<sup>(1)</sup>

### **ميزان المدفوعات لعامي 2012-2013م:**

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى انخفاض العجز من 24.1 مليون دولار في عام 2012 إلى 17.6 مليون دولار في العام 2013م، ويعزى ذلك لتحسن العجز في الحساب الجاري.<sup>(2)</sup>

---

<sup>1</sup>التقرير السنوي الحادي والخمسون لبنك السودان المركزي لعام 2011م، ص: 175  
<sup>2</sup>التقرير السنوي الثالث والخمسون لبنك السودان المركزي 2013م، ص: 162

# الفصل الرابع

تحليل وتقدير العلاقة بين التضخم وسعر  
الصرف وميزان المدفوعات في السودان  
للفترة 2002م - 2013م

## أهم الأحداث السياسية و الاقتصادية في السودان التي صاحبت فترة الدراسة

صاحبت فترة الدراسة عدد من الأحداث الإقتصادية والسياسية في السودان أهمها إكتشاف البترول وتصديره وإتفاقية السلام الشامل بنيفاشا عام 2005م والأزمة المالية العالمية عام 2008م وإنفصال الجنوب عام 2011م ، وفيما يلي نتناول أثر ظهور البترول على النمو الإقتصادي والإجتماعي في السودان وأثر الأزمة المالية العالمية على القطاع الخارجي في السودان .

### أولاً : أثر ظهور البترول على النمو الإقتصادي والإجتماعي في السودان

شهدت الفترة 2000م – 2008م أقوى معّل وأطول معدل نمو إقتصادي متواصل منذ الإستقلال عام 1956م وذلك بفضل دخول موارد البترول في إيرادات الميزانية العامة حيث شكّلت 95% من حصيلة صادرات البلاد ، إلى جانب تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل المناخ الجاذب للإستثمار الذي أحدثه التوقيع على إتفاقية السلام الشامل في عام 2005م مما هيا توفير البيئة المواتية للتنمية المستدامة .

وقد أحدثت هذه التطورات في موارد البلاد نمواً عالياً حيث إرتفع الناتج المحلي من 10 مليار دولار في عام 1999م الى حوالي 53 مليار دولار في عام 2008م وإرتفع دخل الفرد في نفس الفترة من 348 دولار الى 1393 دولار وأرتفعت نسبة التجارة الى إجمالي الناتج السوداني القومي من 25% في عام 2000م الى 44% في عام 2008م مما وضع السودان ضمن أسرع دول المنطقة في النمو الإقتصادي.

كما أحدثت هذه التطورات التي شهدتها البلاد تغيرات ملموسة في معدلات النمو في القطاع الإجتماعي والبنيات الأساسية إذ توسعت شبكة الطرق من 3.358 كيلومتر في عام 2000م الى 6.211 كيلومتر في عام 2008م وإرتفع توليد الكهرباء من

2.569 ميقاواط الى 5.506 ميقاواط في نفس الفترة ، وعدد الإطفال في المدارس الابتدائية من 3.3 مليون طفل الى 5.3 مليون طفل .

لقد أحدث دخول موارد البترول تغيرات كبرى في حركة مؤشرات الإقتصاد السوداني إذ إستقر نظام سعر الصرف وانخفض متوسط معدلات التضخم خلال نفس الفترة .

لقد تحقق هذا التطور الموجب في النمو الإقتصادي والإجتماعي في السودان أيضاً بفضل أداء البرنامج الإقتصادي متوسط المدى 1999م - 2002م والذي إستطاع أن يعيد العلاقات الإقتصادية مع صندوق النقد الدولي . وبالرغم من هذه التطورات التي حدثت في مفاصل الإقتصاد السوداني فقد صاحبت تلك الطفرة الإنمائية في داخلها مهددات كبيرة حالت دون إستدامتها وذلك بسبب إفتقار ذلك النمو الى الشمولية والتنوع والتوازن الجغرافي فقد إتجهت الإستثمارات المصاحبة لذلك النمو إلى قطاعات البترول والخدمات مثل الإتصالات والفنادق والمطاعم السياحية مما أدى إلى زيادة الخلل في التوازن القطاعي والجغرافي ويعزى ذلك القصور الى السياسات المالية التي إتبعتها الدولة في إستخدام موارد البترول فقد إستأثرت النفقات العامة الجارية بكل موارد البترول مما أدى الى تسرب تلك الموارد الى قطاع الإستهلاك مما أدى الى حدوث زيادة في الطلب العام ، ونقلة نوعية في أنماط الإستهلاك مما أدى الى تآكل الموارد الخارجية و الى الضغوط على الحسابين الداخلي والخارجي وإلى مزيد من التدهور في إداء القطاعين الزراعي والصناعي ، ثم ظهرت آثار انفصال الجنوب التي أحدثت صدمة مالية كبيرة في الإقتصاد الوطني على جبهتي الحساب الداخلي والخارجي تمثلت في خروج جزء كبير من موارد البترول من إقتصاد السودان . ويسبب الإستهلاك السيئ لموارد البترول والتي أدت الى تدهور النشاط الإقتصادي وتراجع الدور الذي كان يلعبه القطاع الزراعي في النمو الإقتصادي وفي المساهمة في موارد الصادرات غير البترولية عجزت الدولة عن توليد موارد مالية حقيقية لمواجهة مشكلة الصدمة المالية الى جانب صعوبة الحصول على دعم خارجي

لتخفيف الضغوط على الحساب الخارجي بسبب زيادة مشكلة الديون الخارجية التي حالت دون الحصول على القروض الميسرة والإستفادة منها .

بالرغم من أن كل المؤشرات كانت تشير الى عدم إستدامة مساهمة موارد البترول في مفاصل الإقتصاد الوطني فأن الدولة لم تتخذ التدابير والتحوطات المطلوبة لمواجهة آثار تلك التحولات على الإقتصاد الوطني .

### ثانياً : أثر الأزمة المالية العالمية على القطاع الخارجي في السودان

هيمنت موارد صادرات النفط على مكونات الميزان التجاري طيلة العقد الماضي إذ بلغت نسبة مساهمة موارد النفط في بند الصادرات السودانية أكثر من 93% في ميزانية عام 2008م .

ونتيجة لإنخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من عام 2008م من حوالي 147 دولار للبرميل الى مستوى أقل من 50 دولار للبرميل أثرت تأثير مباشر على موقف الحساب الجاري الخارجي وميزان المدفوعات وعلى الميزانية العامة للدولة التي إعتمدت بنسبة 64.7% في عام 2008م على إيرادات النفط .

تدهور الميزان التجاري وذلك بناءً على أسعار البترول المقدرة في ميزانية عام 2009م ب 50 دولار للبرميل بينما كانت الأسعار السائدة خلال ذلك العام تتراوح من 44 - 47 دولار للبرميل (أي أقل بحوالى 10% من الأسعار المقدرة في الميزانية) وقد أثر هذا التراجع في الميزان التجاري سلباً على قدرة الدولة على مقابلة متطلبات الإستيراد ومواجهة الدفعيات المستحقة للأطراف الخارجية أو تكاليف الخدمات هذا وقد إشتملت قائمة الواردات على سلع حساسة للغاية مثل المواد الغذائية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي وقد أدى تراجع الإستيراد الى إرتفاع معدلات التضخم والبطالة الى جانب البطء في الإنتاج .

أثر الحساب الجاري الخارجي بالإضافة الى العجز في الميزان التجاري على تراجع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج نسبة لتباطؤ حركة الإقتصادات في دول الخليج العربي متأثرة بالأزمة المالية العالمية والخسارات الجسيمة التي أحدثتها إستثمارات المصارف والمؤسسات المالية الخليجية .

إنعكست آثار الأزمة المالية العالمية على إقتصاد السودان في تراجع التحويلات وتدفقات موارد الإستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 5 مليار دولار، وارتفاع العجز في الحساب الجاري الى 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالرغم من انخفاض الواردات بحوالي 6% خلال تلك الفترة .

ويقدّر التراجع في جملة التدفقات الخارجية نتيجة للأزمة المالية بحوالي 4 – 5 مليار دولار مما جعل بنك السودان المركزي يصدر قرارات تقضي بوضع قيود على حركة النقد الأجنبي. (1).

## المبحث الثاني

### توصيف وتقدير نموذج ميزان المدفوعات في السودان (2002م-2013م)

---

<sup>1</sup> - د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، 2012م ، مرجع سبق ذكره ، (دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة من 2001-2011م) وتعدد الرؤية المستقبلية ، الجزء الثاني ، ص ص 109-111.

تم في هذا الفصل تعريف بالنموذج وتحليل بياناته للوصول إلى أفضل نموذج لميزان المدفوعات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

### أولاً : توصيف النموذج :

سنتحدث في هذا المبحث عن التعريف بمتغيرات النموذج، وتحديد الشكل الرياضي، والإشارات المتوقعة لمعالم دالة ميزان المدفوعات.

#### 1- التعريف بمتغيرات النموذج :

النموذج عبارة عن مجموعة من المعادلات التي تشرح التركيب الهيكلي لقطاع معين أو للاقتصاد ككل، ويعد ترجمة للنظرية الاقتصادية مستعيناً بالأدوات الرياضية والإحصائية، أو أنه معادلة أو مجموعة معادلات يتم إيجاد تقديرات لمعاملاتها<sup>(1)</sup>.

أيضاً يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات. ويهدف هذا النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

وتتمثل متغيرات النموذج في الآتي :-

#### 1/ المتغير التابع:

(1) هالة محمد عبد القادر هلاوي- محددات الاستهلاك في السودان خلال الفترة 1992- 2010م- السودان- رسالة ماجستير – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا – الخرطوم- 2008- ص 39.  
(2) طارق محمد الرشيد - سامية حسن محمود- نماذج الانحدار – الخرطوم- ب ط – ب ت – ص 4.

وهو المتغير الذي تتحدد قيمته تبعاً للقيم التي تتخذها متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة<sup>(3)</sup> وهو ميزان المدفوعات BP

## 2/ المتغيرات المستقلة:-

وهي المتغيرات التي تحدث تغيير أو تؤثر في المتغير التابع، ولا تتأثر بقيمة المتغيرات الأخرى في المعادلة<sup>(1)</sup> وتتمثل في:

- سعر الصرف (EX): ويعرف بأنه (سعر عملة ما مقوماً بعملة أخرى).

- التضخم (Inf): هو عبارة عن اتجاه مستمر نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

## 2- تحديد الشكل الرياضي:

يمكن تمثيل دالة ميزان المدفوعات بالعلاقة الخطية بين ميزان المدفوعات و (سعر الصرف - التضخم) حيث تم تكوين هذه الدالة وفقاً للنظرية الاقتصادية التي أثبتت وجود علاقة بين ميزان المدفوعات و (سعر الصرف - التضخم)

يمكننا التعبير عن العلاقة بالدالة الرياضية التالية:

$$Bp = f(inf, Ex)$$

$$Bp = B_0 + B_1 inf + B_2 Ex + ui$$
 معادلة النموذج

$$BP^{\wedge} = B_0^{\wedge} + B_1^{\wedge} inf + B_2^{\wedge} Ex$$
 معادلة النموذج المقدر

حيث أن  $Bp$  تمثل ميزان المدفوعات وهو المتغير التابع

F = تمثل الدالة الرياضية

(3) علي أحمد سليمان- قاموس المصطلحات الاقتصادية – الخرطوم- دار عزة للنشر والتوزيع- 2006- ب ط - ص 103.

(1) المرجع السابق- ص 205.

$\beta_0$  = الثابت

$\ln f$  = التضخم وهو متغير مستقل

$Ex$  = سعر الصرف وهو متغير مستقل

$B_1, B_2$  = قيم التضخم وسعر الصرف

$U_i$  : المتغير العشوائي وهي كل المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع ولم يتم تضمينها في النموذج .

### 3-الإشارات المتوقعة للمعالم :

أ/ الثابت: وهو يمثل قيمة ميزان المدفوعات عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي صفر ومن المتوقع أن تكون إشارته موجبة.

#### ب/ المعاملات:

\*  $B_2$ : نسبة لوجود علاقة طردية بين  $(EX)$  و  $(BP)$  فمن المتوقع أن تكون إشارة المعامل موجبة .

\*  $B_1$  : نسبة لوجود علاقة عكسية بين  $(INF)$  و  $(BP)$  من المتوقع أن تكون إشارة المعامل سالبة.

وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي Spss تم الوصول إلى النتائج التالية:

**جدول رقم (2) نتائج تحليل النموذج الاقتصادي لقياس أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الفترة (2002-2013 م)**

| Variable | Coefficient B | Std Error | T- statistic | Sig  |
|----------|---------------|-----------|--------------|------|
| Inf      | -27.803       | 33.398    | -.832        | .427 |
| Ex       | 233.250       | 366.741   | .6366        | .541 |
| constant | -238.486      | 631.846   | -.377        | .715 |

R=29

$R^2 = 0.85$

F= .417

Sig =.671

**حيث أن :**

**Coefficient B :** يعبر عن المعالم المقّرة للمتغيرات المستقلة للنموذج (توضح إذا كانت إشاراتها مطابقة للنظرية الاقتصادية أم لا ).

**Std Error :** وهو يعبر عن الخطأ المعياري للمتغيرات

**T- statistic :** يعبر عن الفحص الإحصائي لمعالم المتغيرات المستقلة

**Sig :** يعبر عن اختبار معنوية المتغيرات المستقلة

**R :** هو معامل الارتباط وهو يعبر عن مدى الارتباط وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

**$R^2$  :** هو معامل التحديد وهو يعبر عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

**F :** هو اختبار تحليل التباين

## النموذج المقتر :

$$BP^{\wedge} = -238.486 - 27.803 \inf + 233.250ex$$

لإعتماد نتائج تقدير النموذج يتم تقييمه وفحصه وفقاً لكل من المعيار الاقتصادي والمعياري الإحصائي ، وإذا تم مطابقة النتائج لهذه المعايير يتم قبول النموذج وفيما يلي التقييم لنتائج التقدير:

1- بإجراء الفحص الاقتصادي للمعامل المقدرة يتضح من الجدول السابق ما يلي:

### أولاً : تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار الاقتصادي :

- إشارة الثابت ( $\beta_0$ ) إشارة سالبة وهي تمثل قيمة المتغير التابع (ميزان المدفوعات) عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي صفر أي تمثل حجم قيمة التغير في ميزان المدفوعات والتي لا ترتبط بالتغيرات في المتغيرات المستقلة (التضخم وسعر الصرف) وهذا يختلف مع فروض النظرية الاقتصادية .

- إشارة  $\inf$  إشارة سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في معدلات التضخم والتغير في ميزان المدفوعات حيث تؤدي زيادة معدلات التضخم إلى زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات مما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات .

- إشارة معامل سعر الصرف  $EX$  إشارة موجبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية القائلة بأنه كلما زاد سعر صرف العملة لبلد ما أثر ذلك إيجاباً على ميزان مدفوعاتها وهذا دلالة على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات .

## ثانياً: تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار الإحصائي:

بإجراء الفحص الإحصائي يتضح لنا الآتي.:

أ- عدم ثبوت معنوية جميع معالم النموذج المقدر حيث جاءت القيم الاحتمالية لجميع معالم النموذج أكبر من 5% .

ب- كما لم تثبت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة  $f$  حيث نجد ان القيمة الاحتمالية ( $\text{Sig} = .671$ ) وهي أكبر من 5% .

ت- يوضح معامل التحديد  $R^2$  أن حوال 85% من التغيرات في ميزان المدفوعات تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة موضع الدراسة بينما 15% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى المتغيرات غير المضمنة في النموذج .

ث- يوضح قيمة معامل  $R$  وهي 29% إن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع علاقة طردية ضعيفة جداً وهذا ناتج من أن أثر التضخم على ميزان المدفوعات هو أثر غير مباشر وأن اثره المباشر على سعر الصرف ، كما ان أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات يكون بصورة أكبر على الميزان التجاري اكثر من غيره من أجزاء ميزان المدفوعات الاخرى .

ج- من معنوية الارتباطات نلاحظ وجود ارتباط خطي قوي بين معاملات التضخم وسعر الصرف وعليه فان النموذج يعاني من مشكلة ارتباط خطي متعدد ( ملحق رقم 6 ) .

## الخاتمة

### أولاً : النتائج :

1. الزيادة في معدلات التضخم تؤدي الى الزيادة في عجز ميزان المدفوعات وهذا يتطابق مع الفرضية الاولى.
2. الزيادة في سعر صرف الجنيه السوداني تؤدي الى تحسن وضع ميزان المدفوعات في السودان وهذا يتطابق مع الفرضية الثانية .
3. تزامنت حالات العجز في ميزان المدفوعات مع السنوات التي حدثت فيها عجوزات في الميزان التجاري بحيث يمكن القول أنه وخلال السبعة سنوات التي شهد ميزان المدفوعات في السودان فيها عجزاً خلال الفترة من (2002م - 2013م) كان الميزان التجاري يُظهر عجزاً أيضاً .
4. إستقرار معدلات التضخم وسعر الصرف الذي شهدته الفترة 2002م - 2005م أدى الى أن يكون هنالك فائض في ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة وهذا يتطابق مع فروض الدراسة.
5. ساعد إكتشاف البترول وتصديره في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات في السودان.
6. الزيادة المستمرة في معدلات التضخم وانخفاض سعر صرف الجنيه السوداني في الفترة من 2009م - 2013م كان بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على السودان وإنفصال الجنوب وخروج البترول من الميزانية العامة للدولة أثر سلباً على ميزان المدفوعات السوداني حيث كان في حالة عجز متزايد خلال تلك الفترة وهذا يتطابق مع فروض الدراسة.
7. أظهرت الدراسة ان معدلات التضخم وسعر الصرف لم تكن هي المؤثر الوحيد على ميزان المدفوعات في السودان إذ أن هنالك عوامل أخرى تؤثر عليه مثل ضعف الإنتاج المحلي والمصدر منه بسبب التكاليف العالية المفروضة عليه من رسوم وضرائب تؤدي الى إرتفاع أسعارها داخلياً وخارجياً مما يقلل من الطلب عليه ويزيد الطلب على السلع المستوردة .

### ثانياً : التوصيات :

1. اتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة لمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات والتركيز على الميزان التجاري وذلك بزيادة الصادرات وتقليل الواردات ما أمكن .
2. العمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية وذلك عن طريق السياسات التي تساعد على إنخفاض التضخم والسياسات التي تقلل من عرض النقود وذلك باتباع سياسة إنكماشية بتقليل الإنفاق العام .
3. العمل على إستقرار سعر الصرف بتوفير العملة الصعبة وذلك عن طريق تشجيع راس المال الاجنبي للإستثمار في السودان عن طريق منحه الإعفاءات من رسوم وضرائب وغيرها من أنواع الجبايات المفروضة لتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي وتوفير إحتياطي كافي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي حتى يتمكن من مواجهة الأغراض المختلفة للنقد الأجنبي .
4. إصدار سياسات من قبل البنك المركزي تتحكم في صرف النقد الأجنبي للحد من نشاط السوق الموازي مما يعمل على إستقرار سعر الصرف .
5. يجب إعفاء أو تقليل الرسوم والضرائب على الإنتاج المحلي حتى يستطيع منافسة السلع المستوردة وكذلك الإنتاج المُصدّر حتى يستطيع المنافسة في الأسواق الخارجية .
6. تقليل إستيراد السلع الكمالية للمحافظة على الكمية الضئيلة المتوفرة من العملة الصعبة خصوصاً بعد خروج البترول من الميزانية العامة للدولة حيث كان يمثل المصدر الأساسي للعملة الصعبة في السودان .

**يوصي الباحث بدراسات مستقبلية هي :**

- 1- اثر سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي على ميزان المدفوعات في السودان  
للفترة من 1998م \_ 2014م**
- 2- دور التضخم في تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني في الفترة من  
2004م \_ 2014م**
- 3- السياسات النقدية والمالية واثرها على الاقتصاد السوداني في الفترة من  
2008م \_ 2014م**

**المراجع :**

**أولاً : الكتب :**

- أ. أحمد الأشقر - الإقتصاد الكلي - الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - 2002م .
- ب. أسامة محمد باحنشل - مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي - جامعة الملك سعود - الرياض - السعودية - 1999م .
2. أيمن عطية ناصف ، د. هشام محمد عمارة - مبادئ الإقتصاد الدولي - المكتب الجامعي الحديث - الأسكندرية - مصر - 2007م .
3. طارق محمد الرشيد \_ سامية حسن محمود \_ نماذج الانحدار \_ الخرطوم \_ ب ط \_ ب ت
4. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى - منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان - الجزء الأول والثاني، الخرطوم- السودان \_ 2012م
5. علي احمد سليمان \_ قاموس المصطلحات الاقتصادية \_ دار عزة للنشر والتوزيع \_ الخرطوم \_ ب ط - 2006م
6. عرفات تقى الحسني - التمويل الدولي - دار مجدلاوي للنشر - عمان - الأردن - 2002م .
7. هوشيار معروف - تحليل الإقتصاد الدولي - دار جرير للنشر - عمان - الأردن - 2013م

**ثانياً : الدراسات السابقة :**

1. إبراهيم محمود يس - أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان في الفترة 1990م - 2005م - بحث ماجستير غير منشور - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - 2007م .
2. أحمد عبدالرحمن عمر - العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات في السودان وآليات التعديل خلال الفترة 1987م - 2007م - بحث ماجستير غير منشور - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - 2009م .
3. زينب عبد الله ساتي - التضخم وآثاره الإقتصادية في السودان في الفترة 1973م - 1997م - بحث ماجستير غير منشور - جامعة الخرطوم - 2005م .
4. مامون محمد سيد أحمد الفكي - سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة 1996م - 2003م - بحث ماجستير غير منشور - جامعة النيلين - 2005م .
5. هالة محمد عبد القادر هلاوي \_ محددات الاستهلاك في السودان خلال الفترة 1992م \_ 2010م \_ بحث ماجستير غير منشور \_ جامعة السودان \_ 2008م

### ثالثاً : التقارير والمنشورات الرسمية

1. بنك السودان المركزي - التقارير السنوية في الفترة 1995م - 2013م .
2. منشورات بنك السودان المركزي - دراسة توثيق سعر الصرف في السودان في الفترة (1956م - 2007م) - 2009م .
3. منشورات بنك السودان المركزي - دراسة عن إمكانية خفض هوامش الإرباح ونسب المشاركة - 1997م .

### رابعاً : المواقع الإلكترونية

1. إرتفاع معدل التضخم في مصر الى 10.3% خلال العام 2013م  
<http://almasryalyoum.com/news/detalis/372976>
2. 5.6% إرتفاع التضخم في الأردن لعام 2013م  
<http://www.mubasher.info/mobile/ASE/nwes/2449128>
3. إنخفاض معدل التضخم في بريطانيا الى أدنى مستوى له منذ العام 2009م –  
بتاريخ 9يناير 2014م  
<http://UK.eliqtisadi.com/235539>
4. على جاسم الصادق – سعر صرف الريال ومعدل التضخم في المملكة العربية  
السعودية – مجلة الإقتصادية الإلكترونية – العدد 6408 – 2011م  
[www.aleqt.com](http://www.aleqt.com)

## الملاحق

## تحليل متغيرات الدراسة باستخدام برنامج SPSS

### ملحق رقم (1)

#### بيانات الدراسة

| التضخم (Inf) | سعر الصرف (EX)<br>جنيه / دولار | ميزان المدفوعات (PB)<br>مليون دولار | العام |
|--------------|--------------------------------|-------------------------------------|-------|
| 8.30         | 2.63                           | 300.00                              | 2002  |
| 7.70         | 2.61                           | 422.60                              | 2003  |
| 8.46         | 2.58                           | 730.20                              | 2004  |
| 8.50         | 2.31                           | 530.50                              | 2005  |
| 7.20         | 2.17                           | -208.60                             | 2006  |
| 8.20         | 2.02                           | -282.00                             | 2007  |
| 14.30        | 2.09                           | 21.10                               | 2008  |
| 11.20        | 2.31                           | -555.70                             | 2009  |
| 13.00        | 2.31                           | -26.80                              | 2010  |
| 18.10        | 3.57                           | -680.10                             | 2011  |
| 35.10        | 4.75                           | -24.10                              | 2012  |
| 37.10        | 4.75                           | -17.60                              | 2013  |

المصدر: بنك السودان - الجهاز المركزي للإحصاء .

❖ الإشارة السالبة في قيم ميزان المدفوعات تعني العجز في الميزان الكلي.

### ملحق رقم (2) تعريف المتغيرات في النموذج

## Descriptives

#### Descriptive Statistics

|                    | N         | Minimum   | Maximum   | Mean      | Std.      | Variance  | Skewness  |            |
|--------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|------------|
|                    | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Std. Error |
| ميزان المدفوعات    | 12        | -644.50   | 730.20    | 22.6167   | 412.50570 | 170161.0  | .137      | .637       |
| سعر الصرف          | 12        | 2.02      | 4.75      | 2.8408    | .97617    | .953      | 1.458     | .637       |
| التضخم             | 12        | 6.20      | 36.50     | 14.4417   | 10.71935  | 114.904   | 1.591     | .637       |
| Valid N (listwise) | 12        |           |           |           |           |           |           |            |

### ملحق رقم (3) ملخص النموذج

### Model Summary

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1     | .291 <sup>a</sup> | .085     | -.119             | 436.26294                  |

a. Predictors: (Constant), التضخم, سعر الصرف

### ملحق رقم (4) تحليل التباين

#### ANOVA<sup>b</sup>

| Model |            | Sum of Squares | df | Mean Square | F    | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|------|-------------------|
| 1     | Regression | 158842.3       | 2  | 79421.165   | .417 | .671 <sup>a</sup> |
|       | Residual   | 1712928        | 9  | 190325.354  |      |                   |
|       | Total      | 1871771        | 11 |             |      |                   |

a. Predictors: (Constant), التضخم, سعر الصرف

b. Dependent Variable: ميزان المدفوعات

### ملحق رقم (5) اختبار معنوية المعالم

#### Coefficients<sup>a</sup>

| Model |            | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t     | Sig. |
|-------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------|
|       |            | B                           | Std. Error | Beta                      |       |      |
| 1     | (Constant) | -238.486                    | 631.846    |                           | -.377 | .715 |
|       | سعر الصرف  | 233.250                     | 366.741    | .552                      | .636  | .541 |
|       | التضخم     | -27.803                     | 33.398     | -.722                     | -.832 | .427 |

a. Dependent Variable: ميزان المدفوعات

### ملحق رقم (6) : مصفوفة الارتباطات :

### Correlations

|           |                     | سعر الصرف | الضخم  |
|-----------|---------------------|-----------|--------|
| سعر الصرف | Pearson Correlation | 1         | .930** |
|           | Sig. (2-tailed)     | .         | .000   |
|           | N                   | 12        | 12     |
| الضخم     | Pearson Correlation | .930**    | 1      |
|           | Sig. (2-tailed)     | .000      | .      |
|           | N                   | 12        | 12     |

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level